استراتيجيات شركات التأمين التكافلي في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر (مؤسسة سلامة للتأمينات نموذجاً)

strategies of Takaful insurance companies in empowerment of the Islamic financial industry (Salama insurance company model)

د.مداور سهام، د. بوشالي عـــمـــار

[1] جامعة مرسلي عبد الله (تيبازة)، *sm_medaouar@yahoo.fr*

[2]جامعة مصطفى اسطنبولي (معسكر)، *bouchaliomar16@univ-mascara.dz*

تاريخ الاستلام: 2022/.05./04 تاريخ القبول: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تُعد الصـــناعة المالية الإســـلامية أحد أعمدة المنظومة الاقتصـــادية التي تســـعى إلى تطوير منتجاتها بمعايير وآليات تعكس خصوصية المنهج المتبع في تعاملاتها، إلا أن الصناعة المالية لابد وأن تفرز تبايناً في الأفكار والمنهج كلما اتســعت دائرة العلاقات المالية، وتنوعت الأســاليب الاستثمارية، مما يفتح المجال واسعاً للتمويل والمخاطر، وهنا يبرز دور شركات التأمين التكافلي كآلية من آليات دعم الصـــناعة المالية الإســـلامية، على غرار المصـــارف الإســـلامية، وصـــناديق الاستثمار الإسلامية، وسوق الأوراق المالية الإسلامية .

مما سبق جاءت هذه الورقة البحثية من أجل الإلمام بواقع الصناعة المالية في الجزائر وحصر العوائق القـانونيـة التي تعرقـل تطورهـا، مع اســتعراض آليـات صـــنـاعـة التـأمين التكـافلي واستراتيجياتها في دعم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: المالية الإسلامية، المؤسسات الداعمة، التأمين التكافلي، التمكين

تصنيفاتJEL: G21، G22،

Abstract:

The Islamic financial industry is one of the pillars of the economic system which seeks to develop its products through standards, controls and mechanisms that reflect the distinguished privacy of the approach followed in its dealings. However, financial industries must reveal variations in ideas and approach when the financial relationship circle is widened and the investment means are varied., which opens a wide field for financing and risks. Here, the role of Takaful insurance companies

emerges as a mechanism to support the Islamic financial industry, similar to Islamic banks, Islamic investment funds, and the Islamic stock market.

In the light of the above, this research paper came to reflect the reality of Islamic financial industry in Algeria and to identify the legal obstacles which hinder its development, in addition to present Takaful insurance industry and its strategies in supporting Islamic financial industry in Algeria

Keywords: Islamic finance, supporting institutions, Takaful insurance, empowerment

JEL Classification Codes : G21, G22

المؤلف المرسل: *بوشالي عمار*، الإيميل: ***bouchaliomar16@univ-mascara.dz***

1. مقدمة :

أثبت النظام المالي الإسلامي قوته وقدرته على مواجهة التحديات والأزمات في ظل ما يشهده النظام المالي من نمو متسارع من حيث عدد المؤسسات؛ وما وصلت إليه حجم الأموال المدارة وما تميزت به سنوات العقد الحالي من نقلة نوعية في هذه المؤسسات من حيث تطوير هذه الصناعة بمنتجاتها المختلفة، وتحقيق درجة عالية من التنوع فيها، لتتحول إلى صناعة عالمية تعمل في بيئات اقتصادية ودول مختلفة، وتقدم خدمات منافسة لعملائها.

في ظل تنامي هذه الصناعة والتحديات الكثيرة التي تواجهها، وخاصة بعد اكتشاف قصور أدوات التمويل التقليدية، ومساهمتها المباشرة في إحداث الأزمات المالية، وتمتع الصناعة المالية الإسلامية بمزايا تنافسية عن الصناعة المالية التقليدية، أصبح من الضروري تفعيل دور المؤسسات الداعمة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز متانة النظام المالي الإسلامي، خصوصاً مع انتشار الصيرفة الإسلامية عالمياً، وغزوها لآسيا وأوروبا وأمريكا، فضلاً عن الوطن العربي والعالم الإسلامي نشأت عدة مؤسسات استراتيجية من أجل دعم الصناعة المالية الإسلامية ومن بين أولى المؤسسات الداعمة التي أنشئت نجد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بداية 1991 ثم بعد ذلك انتشرت الصناعة بشكل أكبر وأكبر. ومع بداية 2000 ازداد عدد الدول المهتمة بتجربة الصيرفة الإسلامية لاحتضان هذه التجربة، وكانت الجزائر من بين دول الوطن العربي التي احتضنت هذه التجربة في بداية التسعينات من القرن العشرين بمجرد ترخيص عمل بنك البركة ضمن السوق المصرفية الجزائرية والذي

يتماشى مع متطلبات إصلاح وتعديل المنظومة المصرفية والمالية والإصلاح الاقتصادي عامة، لكن لاتزال هذه الصناعة منحصرة فيها ولم يتعدى حجمها 100 مليون دولار بمصارف إسلامية وشركات تأمين إسلامية لا يتجاوز عددها أصابع اليدين مقارنة مع دول الجوار كونها الوحيدة التي لم تعرف بعد قانون خاص يسير التمويل الإسلامي ، وانحصارها في شكل صيرفة إسلامية وتأمين تكافلي، فالجزائر حالياً تتوفر على 03 مصارف إسلامية هي بنك البركة الجزائري المختلط (مشاركة بين بنك التنمية الريفية الجزائري وشركة دلة البركة السعودية البحرينية) وبنك السلام الاماراتي، إلى جانب نافذة إسلامية لبنك الخليج التقليدي القطري ، كما نجد شركة تأمين تكافلي واحدة هي شركة سلامة لتأمينات.

الإشكالية:

بعد 30سنة من اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر سعياً لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وتوسيع مجال استثماراتها، مازلت تمر إلى يومناَ بفترة فراغ لعدم منحها الأطر التشريعية ما يُسهّل عملها، ومن الآليات الجبائية والمحاسبية ما يُناسب مبادئها، ومن القواعد القانونية ما يقنن علاقاتها وينظمها، رغم حداثة تعميم شبابيك الصيرفة الإسلامية على البنوك التقليدية العمومية ، غير أن هذه العملية عرفت نوع من التسرع بدون تأسيس نظام قانوني وتشريعي قوي يرافق هذه العملية ، والذي يجب أن يكون وفق مراسيم تنفيذية من أعلى هرم في السلطة لضمان قوة واستقلالية ومصداقية الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية ، التي تشرف على مهام كبرى لإعطاء الشرعية والمصداقية لخدمات الصيرفة الإسلامية ، ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسات الداعمة ومن بينها مؤسسات التأمين التكافلي التي تكمل دور مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية مازلت تنشط في إطار قانون التأمين التجاري منذ ولجت السوق الجزائرية قبل 15 سنة.

وفقاً لما سبق فإن إشكالية الورقة البحثية تتمحور في التساؤلات الآتية :

كيف تُساهم استراتيجيات شركات التأمين التكافلي في تدعيم تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟

بناء على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ما هو واقع تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟
- ماهي معوقات وتحديات تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟
- ماهي استراتيجيات شركات التأمين التكافلي في تدعيم الصناعة المالية الإسلامية؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في التعرف على استراتيجيات نظام التأمين التكافلي وآلياته في دعم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، باعتبار أن هذه التجربة مازالت قيد النظر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة في التعرف على تجربة الجزائر في تطبيق نظام التأمين التكافلي من خلال شركة سلامة لتأمينات ،والوقوف عند أهم متطلباته وتحدياته في تمكين الصناعة المالية الإسلامية .

منهجية الدراسة: يأخذ البحث بالمنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالتأمين التكافلي وبالصناعة المالية، محاولة في هذه الورقة البحثية استعراض مدى حاجة الصناعة المالية الإسلامية لمؤسسات التأمين التكافلي.

هيكل الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى أقسام رئيسية:

- **عرض واقع ومستقبل تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.**
- **صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.**
- **استراتيجيات شركة سلامة لتأمينات في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.**
- **تحديات نشاط التأمين التكافلي في دعم تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.**

مصطلحات الدراسة:

الصناعة المالية الإسلامية: هي عملية تطويرية وتنويعيه وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وهي كذلك تقديم خدمات مالية وفقاً للمبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية، وتقتضي الشريعة الإسلامية توجيه جميع المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وأن يتقاسم مقدمو التمويل كلا من المخاطر والأرباح في الاستثمارات التي يمولونها. وتكون المعاملات مضمونة بالأصول أو قائمة على أساسها، بمعنى أن يكون للمستثمرين مطالبات على الأصول الأساسية. وتمنع المالية الإسلامية دفع فائدة (لأن تحقيق ربح من مبادلة نقود بنقود يعتبر غير أخلاقي)، ويحظر المنتجات المالية التي تتضمن قدراً مفرطاً من عدم اليقين (بما في ذلك البيع على المكشوف والمقامرة)، ويستبعد تمويل الأنشطة التي تعتبر ضارة بالمجتمع. (خنفري، 2013، صفحة 10)

صناعة التأمين التكافلي: إن أصل كلمة التكافل في اللغة يأتي من الكلمة كفالة، وهي الضمان للديون، أو الالتزام بالحفظ والرعاية، ومقتضى صيغة التكافل التي هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر وأن كلا منهم ضامن للأخر.

يُعرف التأمين التكافلي على أنه "اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيباً معيناً إذا أصابه حادث معين).

ويعرف أيضاً على أنه "عمل مجموعات من الناس على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث، من خلال تعاون منظم يضم مجموعة يجمعها جامع معين، بحيث يكون المقصد من هذا التعاون التقليل من حدة الخطر الذي ينزل ببعض الأفراد ،كما عرف التأمين التكافلي من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه : تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المؤمن لهم) . (منصور و بن لكحل، 2021، صفحة 592)

2. عرض واقع ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تُعد الصناعة المالية الإسلامية إحدى الإسهامات القليلة للمسلمين من الناحية في الساحة المالية والاقتصادية في العصر الحديث، حيث قدمت فقهاً مالياً ومصرفياً يعاكس المنطق الرأسمالي في الصناعة المالية بصورة مطلقة، وتُعتبر مؤسسات التكافلي إحدى فروع الصناعة المالية الإسلامية، والتي تسعى إلى تطوير العديد من جوانب عملها فهي تعمل على تطوير الجانب القانوني والجانب الشرعي والمالي والبشري للوصول إلى الهدف الذي نشأت من أجله.

1.2 واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: عرفت الجزائر عدة مؤسسات مالية إسلامية، وهي بنك البركة الذي تأسس سنة 1991م، وشركة سلامة للتأمينات التي تأسست سنة 2006م، وبنك السلام الذي تأسس سنة 2008م، ونافذة في بنك الخليج تأسست سنة 2009م، وهي مؤسسات متواضعة من حيث حجم الأصول من إجمالي النشاط المصرفي إيداعاً وتمويلاً والتي لا تتجاوز نسبة 3% وهي لا تمثل إلا 15% فقط من مجموع المصارف الخاصة مع محدودية انتشارها جغرافياً.

1.1.2 مؤشرات اهتمام الجزائر بالخدمات المالية الإسلامية: للجزائر رغبة في تبني الخدمات المالية الإسلامية وذلك بقيامها بمجموعة من الإجراءات تدل على ذلك، والجدول الموالي يلخص لنا أهم مؤشرات اهتمام الجزائر بالخدمات المالية الإسلامية.

الجدول رقم01: يوضح المؤتمرات الدولية للخدمات المالية الإسلامية في الجزائر

السنة	المؤشرات
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر
1991	تأسيس أول بنك في الجزائر (بنك البركة) في 1991/05/20
2000	تقديم اعتماد لشركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين في 2000/03/20
2005	تنظيم ملتقى دولي حول المصارف الإسلامية: واقع وآفاق كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر
2006	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي (شركة سلامة للتأمينات- الجزائر)
2008	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (بنك السلام) سنة 2008م تنظيم المنتدى الإفريقي للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية
2009	- فتح نافذة إسلامية في بنك تقليدي وهو بنك الخليج (رأس مال قطري).

	- تنظيم ملتقيات حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية في عدة جامعات.
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية، وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية.
2011	تنظيم الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي يومي 23و2011/12/24 بالمركز الجامعي بغرداية
2013	تنظيم الملتقى الدولي حول النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية يومي 11و 2013/11/12 بجامعة المير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.
2014	تنظيم المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار في الهندسة المالية بين الصناعة المالية والتقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5و2014/05/6 بجامعة سطيف
2016	الملتقى الدولي الثالث للصناعة الإسلامية يومي 12 و2016/04/13 المدرسة العليا للتجارة.
2018	- تنظيم المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول تفعيل التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري يومي 17و2018/04/18 جامعة البليدة 2. - تنظيم المؤتمر العلمي الدولي التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر الأسس والآليات، بتاريخ 17 و18 أفريل 2018 بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة.
2019	المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية يومي 26و27 نوفمبر2019 جامعة شلف
2020	مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية يومي 19/18 فيفري 2020 (الطبعة 2)
2021	الملتقى الدولي الخامس للصناعة المالية الإسلامية يومي22 نوفمبر 2021 المدرسة العليا لتجارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على عبد الحليم غربي، **تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 19و2010/04/20، ص 26.

2.1.2. ترتيب الجزائر من حيث المؤسسات المالية الإسلامية: تبلغ قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر هي أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، فلقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2.516 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 0.18 % من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر. والشكلين المواليين يوضحان ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع بعض الدول.

الشكل رقم01: يوضح عدد المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالجزائر

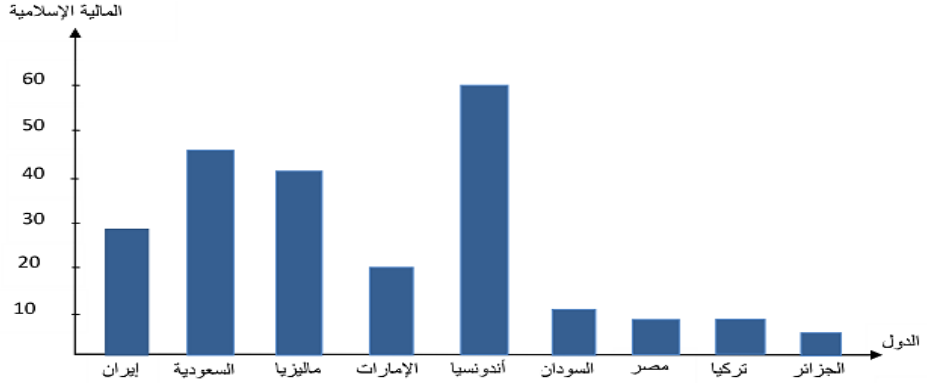

المصدر: نوال بيراز، **تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية**،(2020)، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ،ص 222

أما الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فاحتلت المرتبة الأخيرة من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة بها أو من حيث حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهذا يتطلب إعادة النظر في الفرص التي أصبحت توفرها هذه الصناعة المالية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 02: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر

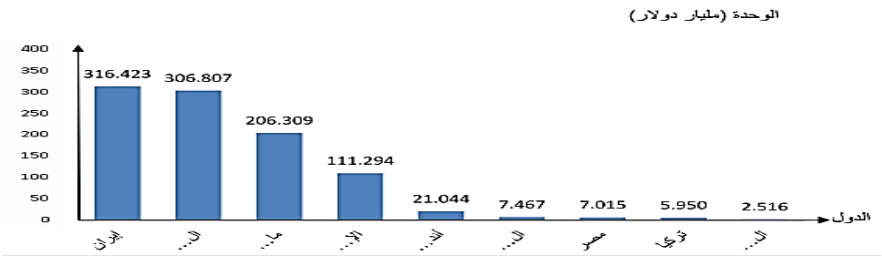

المصدر: نوال بيراز، **تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية**،(2020) أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، ص 222

3.1.2 واقع المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: مع تهاوي الاقتصاد الجزائري منذ 2014 نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود ، طالب العديد من خبراء صناعة المالية الإسلامية الحكومة الجزائرية بتعديل قانون القرض والنقد لتمكين البنك المركزي من اعتماد المصارف الإسلامية، لما سيكون لهذا القرار من انعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني الذي سيستفيد من وجود طلب مرتفع جداً على منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث بإمكان المنتوج المالي الإسلامي أن يستقطب زبائن يتحفظون على المعاملات الربوية، أو يرفضون فتح حسابات بنكية لاعتبارات دينية، ومن شأن التمويل الإسلامي الذي أضحى ضرورة اقتصادية في ظل تراجع الموارد المالية، ويشكل عنصراً هاماً في البنية المصرفية، أن يساهم في إيجاد مصادر مالية من أجل الدفع بالاقتصاد الوطني.

وبالفعل فقد تم صدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، في العدد 73 من الجريدة الرسمية المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وهو أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، حيث وبصدور هذا النظام فإن البنوك عمومية كانت أو خاصة، والمؤسسات المالية باختلافها سيمكنها من الآن عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها، لكن يعتقد أن الخطوة تبقى غير كافية لتنظيم مجال كبير كهذا، لأن التنظيم هذا لا يقتصر فقط على علاقة البنك الإسلامي بالزبون؛ بل أيضا علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في مجال الرقابة، وبالتالي ضرورة تعديل قانون النقد والائتمان، ليتضمن تنظيمه أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية.

أما التنفيذ الفعلي لآليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، فبدأ مباشرة بعد ما انتهت وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، من وضع الأرضية التشريعية التي حددت العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها في 15 مارس 2020، رغم وجود نص قانوني، والإعلان عن مبادرة الشبابيك الإسلامية داخل البنوك العمومية منذ 18 فيفري 2018. (اينال ، 2021، صفحة 278)

وسبق تلك الخطوات، ما قامت به السلطات الجزائرية مطلع العام الحالي، وهو إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وذلك تنفيذاً للنظام رقم 20 -02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتي عرفت بالسلطة المرجعية، لتشرف على القطاع وتمنح شهادة مطابقة للشريعة الإسلامية، وهي مهمة ستكون سنداً لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية.

ليباشر مؤخراً، البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمل بالتمويل الإسلامي من خلال تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، بعد وضع النصوص التشريعية والمالية الخاصة من طرف الحكومة، وترخيص البنك المركزي الجزائري للبنوك العاملة في السوق المحلية القيام بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة، على أمل تعميمها على باقي البنوك الحكومية والخاصة.

وبذلك تدخل البنوك العمومية في الجزائر مرحلة جديدة من المنافسة لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن، إذ إن هذه القروض الحلال" ستكون متاحة أمام كل من المستثمرين الخواص والمواطنين، كقروض استهلاكية بهدف استغلالها لاقتناء مختلف المنتجات المصنعة محلية، وستتولى البنوك العمومية الإشراف على منح هذه القروض وفي هذا السياق، وفي ظل شح الموارد المالية والجبائية، تسعى الحكومة إلى تفعيل وتنويع المجال البنكي للقيام باستقطاب الكتلة المالية الضخمة المخزنة خارج التعاملات البنكية، واستمالة أصحاب أموال الأسواق الموازية، خاصة مع امتناع قطاع كبير من الجزائريين عن التعامل مع البنوك التقليدية، وهي

الخطوة التي من شأنها أن تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية بالجزائر في ظل حالة الانكماش التي يشهدها السوق بفعل الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري.

ومن بين الشركات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال الخدمات المصارف الإسلامية والتأمينية، حيث تنشط في الجزائر أربع مؤسسات مالية تعمل وفق المبادئ المالية الإسلامية تتمثل في كل من بنك الخليج، وبنك البركة، والسلام الاماراتي. وشركة سلامة لتأمينات (اينال ، 2021، صفحة 279)

والجدول الموالي يختصر لنا حجم مساهمة كل بنك السلام والبركة في مجال النشاط الإسلامي إلى النشاط التقليدي لسنة 2020. حسب تقرير اتحاد المصارف العربية لـــ 50 مصرفاً عربياً حول العالم.

الجدول02: مساهمة المؤسسات المالية للصيرفة الإسلامية في الجزائر لسنة 2020. (الوحدة مليار دولار)

المؤسسات المالية	حجم الأصول الإسلامية	نسبة مساهمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر
مصرف السلام الجزائر	1.108	32.60
مصر البركة الجزائر	2.291	67.40
المجموع	3.399	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير اتحاد المصارف العربية وبنك الخليج الجزائر 2020

4.1.2 مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: تعتبر تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر عريقة إذا ما قورنت ببقية الدول المغاربية، إذ يعود تاريخ تأسيس أول بنك إسلامي لسنة 1990م، وإلى غاية إنشاء بنك السلام الجزائر - ثاني بنك إسلامي بالجزائر سنة 2008م لم تكن البنوك الإسلامية بدول المغرب العربي ذات شأن. ورغم عدم وجود إطار قانوني وتشريعي يميز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أن البنكين (البركة والسلام) تمكنا من شق طريقهما لتجاوز الكثير من التحديات التي تواجههما وتحقيق نتائج جيدة مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى العاملة بالجزائر. مع عراقة تلك التجربة، إلا أن صدور قانون ينظم العمل المصرفي

الإسلامي في الجزائر تأخر كثيراً، وانتظر المتعاملون (أفراد..) إلى غاية نهاية عام 2018 ليصدر النظام 18-02 الخاص بالمالية التشاركية والذي لم يجد طريقه للتطبيق. (قندوز احمد و حمدة فعلول، 2020، صفحة 39)

في الوقت الذي فشلت فيه الحكومات الجزائرية السابقة في جلب الأموال المتداولة في السوق الموازية والمكتنزة في البيوت عبر عملية الالتزام الطوعي، والقرض السندي، أطلقت جملة جديدة من الإجراءات، من خلال اصدار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الذي ألغي النظام 18-02، ليمهد الطريق لتبني منتجات التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها سواء من خلال البنوك التقليدية العامة والخاصة التي يمكنها فتح نوافذ خاصة بهذا الغرض أو البنوك الإسلامية الموجودة أصلاً والتي كانت تشكيلة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره المالية الإسلامية، التي لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية المحلية محدودة وهامشية لا تكاد تتجاوز نسبة 3% إلا قليلاً.

إن التوجه الأخير للسلطات الجزائرية نحو تشجيع البنوك الحكومية لفتح شبابيك تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ناتج عن قناعتها بأن هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة بين المنظومة البنكية القائمة بخدماتها ومنتجاتها، وبين الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.

وعليه يعتقد أن فتح المجال أمام البنوك التقليدية لتقديم هذه الخدمات عبر شبابيك متخصصة برفع من نسبة صيرفة المجتمع، وصيرفة المعاملات المالية والاقتصادية، ويساعد في امتصاص واستيعاب الكثير من الموارد المالية، والمعاملات التجارية التي تتم خارج السوق المرئية والسوق الشفافة، وبذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني والخزينة الحكومية.

5.1.2 معوقات الصناعة الإسلامية في الجزائر: تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المالي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المالية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظراً للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية.

ويمكن حصر العوائق القانونية والتنظيمية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في النقاط الآتية:

أ- على مستوى قانون النقد والقرض: ينظم الأمر 03/11 الصادر سنة 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف؛ متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال؛ فهو ذو طابع شمولي ويمنح رخصة استغلال المصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني. وهو الأمر الذي كان سبباً في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس العديد من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك؛ لكن لم يمنحها أيضاً الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح مثل ادخال أدوات سياسة نقدية تقليدية قائمة على أوراق دين ربوية وهذا يجعل المصارف الإسلامية خارج مجال السياسة النقدية. (خنفري، 2013، صفحة 253)

ب- على مستوى القانون التجاري : القانون التجاري الجزائري لا يعترف بالشركات القائمة على العقود الشرعية ومن بينها شركات المضاربة والتي تعتبر أحد أركان العمل المالي الإسلامي، وهو ما يعيق إتباع أسلوب التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية خاصة وأنها تكون الطرف الذي يقدم رأس المال وفي حال لم ينظم القانون حالات التعدي والتقصير وطرق إثباتها أو نفيها فإن عقود المضاربة سيكتنفها مخاطر أكبر، ولعل تجربة بنك البركة الجزائري الذي استهل نشاطه بإبرام عدة عقود مضاربة مع مستثمرين كلها آلت إلى خسارة البنك لحجة قوية تدعو لضرورة تنظيم هذا النوع من الشركات في إطار القانون التجاري.

ج- على مستوى قانون التأمينات: إن نشاط شركة التأمين التكافلي في الجزائر يتم وفق قانون التأمين التجاري، هذا الأخير الذي لا ينص على أي تقنين ينظم العلاقات التعاقدية بين أطراف التأمين التكافلي في حملة الوثائق وصندوق المساهمين وصندوق التأمين ولا يفرق بين الذمة المالية للصندوقين، ولا يعترف بفائض أو عجز تأميني، ناهيك عن شرعية النشاط والخدمات المقدمة، ما يجعل من القانون غير ملائم لنشاط شركة التأمين التكافلي.

د- على مستوى قانون الجبائي: إن الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط المصرف الإسلامي الذي يقوم على الممارسة التجارية شراء وبيعاً وعمليات نقل الملكية وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها، فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح المصرف الإسلامي عن فوائد المصرف التقليدي، إن عدم التمييز بين ممارسات المصرف التقليدي ونظيره الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو بغير قصد من نفس المعاملة الجبائية والضريبية للفوائد المصرفية.

أما العوائق التنظيمية ما زالت إلى حد الآن الجزائر ليس لـــها بنوك إسلامية وطنية، وإن ما أنشئ كان جزئياً وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإســلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، وبالتالي فهو أقل مما فيما تم تجسيده في أوروبا وحتى في افريقيا جنوب الصحراء، كما أنها لم تستفد من الإمكانيات التمويلية لصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلية في العمليات الكبيرة المتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية. (خنفري، 2013، صفحة 259)

6.1.2 متطلبات تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: هناك العديد من المتطلبات التي وجب أخذها بعين الاعتبار من أجل رفع حصة التمويل الإسلامية بشكل معتبر لعل أهمها: (اينال ، 2021)

☒ استكمال المنظومة التشريعية والأطر القانونية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك العلاقة بين البنوك الإسلامية وبنك الجزائر (المركزي)، حيث إن من متطلبات توافق البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية أن تكون كل معاملاته متوافقة مع الضوابط الشرعية بما فيها علاقته بالبنك المركزي، علماً أن بنك الجزائر إلى الآن لا يفرق في علاقته بين البنوك (تقليدية أو إسلامية).

☒ التأكد من أن المنتجات والعقود التي يتم طرحها في الســوق متوافقة فعلاً مع ضــوابط الشريعة الإسلامية وليست مجرد منتجات صورية، وهذا يستدعي هيئات رقابة شرعية، وإن كان النظام قد حدد ما يعرف بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وإن لم يحدد طريقة إنشائها وتعيين أعضائها، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أهمية أن تضم هذه الهيئة علماء في فقه المعاملات وخبراء ذوي تجربة عملية في مجال المصرفية الإسلامية.

☒كان النظام 20-02 الذي يؤطر عمل المالية الإسلامية شاملاً لأهم المتطلبات الضرورية لإقامة نظام مصرفي إسلامي، ولأن المقصود الأساس بالنظام في البنوك التقليدية والتي تمثل الغالبية الكبرى من النظام المصرفي (97% من حجم المصارف العاملة)، فإن استكمال هذه المنظومة يستدعي إصدار الأدلة الإرشادية التي توضح آليات التطبيق وشروط المطابقة الشرعية، فضلاً عن وضع إطار متكامل للحوكمة، فضلا عن المعالجات الضريبية والمحاسبية للمعاملات المالية الإسلامية وطرق الإفصاح وإعداد التقارير المالية وغيرها. وعلى أية حال، فإنه ما من تجربة ولدت كاملة، بل إن التطبيق دوماً ما تشوبه بعض التحديات التي تتضح مع الممارسة، وهي بكل تأكيد تحديات يمكن حلها أو تجاوزها، شرط وجود الرغبة في إنجاح التجربة.

☒وبالنسبة لقطاع التأمين التكافلي، فيظل التحدي الأكبر إلى الآن هو غياب نصوص قانونية تنظم عمل شركات التأمين التكافلي، وهذا لوحده في الحقيقة كاف ليشكل أكبر تحد للشركات الراغبة في تقديم خدمات التأمين التكافلي، ونفس الإشكال يُطرح بالنسبة للصكوك.

3. استراتيجية التأمين التكافلي في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

بالرغم من قدم ظهور التأمين التكافلي وانتشاره في العالم، إلا أنه لم يظهر إلا حديثاً في الجزائر بصدور "الأمر95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995" وما نتج عنه من إصلاحات عديدة في مجال قطاع التأمين في الجزائر،

لا يوجد بقطاع التأمين الجزائري قوانين تنظم التأمين التكافلي، ويعتبر هذا أكبر تحد يمكن أن يواجه شركة تأمين تعاوني ترغب بالدخول لسوق التأمين، ومع ذلك، فيوجد شركات تأمين تكافلي عاملة بالسوق الجزائرية، منها شركة سلامة للتأمينات الجزائر وهي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين (إياك) وهي شركة إماراتية (اعتمد الفرع بمقتضى القرار رقم 46 وتاريخ02-07-2006) استحوذت على شركة البركة والأمان التي تعود نشأتها لعام 2006م.

1.3 الإطار القانوني لتأمين التكافلي بالجزائر: هناك قانون يمكن أن يكون أساساً لقيام التأمين التكافلي بالجزائر وهو المرسوم التنفيذي رقم 09-13 الصادر بتاريخ 11/1/2009 م

الخاص بشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي والذي يمكن اعتباره أثراً قانونياً لنص المادة 215 من القانون 95-07 المعدل بالقانون 06-04 الصادر عام 2006م والذي سمح بإنشاء هيئات التأمين في شكل شركة مساهمة أو تعاضدية، وتنص المادة 215 على أنه: (تخضع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري وتأخذ أحد الشكلين الآتيين: شركة ذات أسهم، شركة ذات شكل تعاضدي، غير أنه عند صدور هذا الأمر يمكن الهيئات التي تمارس عمليات التأمين دون أن يكون غرضها الربح أن تكتسي شكل الشركة التعاضدية).

غير أنه قد يصعب اعتماد هذه المادة أساساً لعمل شركات التأمين التكافلي، فشركة التأمين التكافلي تهدف للربح لصالح المساهمين، بينما لا يكون مصدر ربحها العملية الاكتتابية وهي التي تكون مستندة على نموذج عمل التكافل). فشركات التأمين التكافلي تستثمر الفوائض لصالحها كما تستهدف الربح لصالح صندوق المساهمين، وبالتالي يصعب مقاربة فكرة الشركة التعاضدية مع شركة تأمين تكافلي وإن وجد بينهما نقاط اشتراك.

تضمن **قانون المالية 2020م** مادة قانونية متممة للمادة 103 (المادة 203 مكرر) من الأمر 95-07 تسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي، استجابة الطلبات المتعاملين الراغبين في ممارسة نشاط تأميني متوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. ونص المادة كما يلي: "المادة 203 مكرر: يمكن الشركات التأمين كذلك إجراء معاملات تأمين على شكل تكافل". وتعرف المادة ذاتها طبيعة التأمين التكافلي: "يعني بالتأمين التكافلي نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يطلق عليهم اسم " المشاركون"، ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث المخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة"، وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين" وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي يتعين احترامها. تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم". (قندوز احمد و حمدة فعلول، 2020، صفحة 39)

وسيساعد القانون الجديد في السماح بعمل مريح لشركات التأمين التكافلي وحتى قيام شركات التأمين التجارية بإنشاء صناديق تأمين تكافلي تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث أصبح لهذا الشكل من الشركات أساس قانوني، ولا شك أن ذلك سيعزز سوق التأمين من خلال استخدام نماذج جديدة للتأمين لم تكن معروفة لدى العموم.

2.3 استراتيجية شركة سلامة لتأمينات في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

تسعى شركة سلامة للتأمينات الجزائر في ظل عدة تحديات فنية ومالية تقف أمام تطبيق مبادئ التكافل في ظل قانون التأمينات الجزائري، إلى وضع استراتيجيات بُغية تطوير أدائها نذكر منها ما يلي: (بلعزوز و حمدي ، 2011، صفحة 381)

1.2.3 استراتيجية التعاون مع المؤسسات المالية: قامت شركة سلامة للتأمين بالتوقيع على اتفاقيات مع كل من:

أ- بنك البركة: في هذا الإطار تم توقيع بروتوكول تعاون مع بنك البركة الجزائري بتاريخ **31** ماي **2010** حيث أن سلامة للتأمينات تستعمل بنك البركة في التمويل للاستثمارات، في حين أن بنك البركة يستعين بشركة سلامة لتسويق منتجاتها عبر فروعها، أما اتفاق الشراكة التجاري الثاني الذي تم التوقيع عليه يسمح بإنشاء شبابيك بنك التأمين، ولقد تم تكوين أعوان البنك الذين سيشرفون على تلك الشبابيك التي ستفتح على مستوى الفروع البنكية التجريبية الخمسة (الجزائر 02، عنابة، وهران، قسنطينة لتسويق المنتجات التالية: السفر، الحوادث لحماية العائلة، المنازل، المحلات التجارية، والتأمين عن العمرة والحج والعقار في **01** جوان **2011م** وفق مبادئ التكافل .

ب- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية: في هذا الصدد تم توقيع بروتوكول اتفاق بين "شركة سلامة للتأمينات الجزائر" والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية يهدف لإنشاء شركة لتأمين الأشخاص وفق القانون **04-06** الصادر بتاريخ **20** فيفري **2006م**، المكمل للأمر رقم **95-07** الصادر بتاريخ **25** جانفي **1995**، الذي يلزم جميع شركات التأمين بفصل نشاط تأمين الأشخاص عن نشاط الأضرار، وعرضت شركة سلامة للتأمينات الجزائر تأمينات على الصحة

والسفر والاحتياط والحوادث والحماية العائلية موجهة للفلاحين والمقيمين بالأرياف وفق التأمين التكافلي المطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تم تنصيب عمل تقنية لتحديد شروط وجدوى إنشاء هذه الخدمة الجديدة.

2.2.3 استراتيجية النمو المستخدمة من طرف الشركة لتطوير التأمين التكافلي

تستخدم شركة "سلامة للتأمينات الجزائر" إستراتيجيتين من أجل النمو هي إستراتيجية التطور والإستراتيجية التجارية.

أ- **إستراتيجية التطور**: تستخدم هذه السياسة من أجل:

- ☒ التموقع المستدام في سوق تأمينات الخواص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطية.
- ☒ وضع شبكة كيفية متنوعة وفعالة.
- ☒ تفعيل وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن.
- ☒ التكوين المكثف والمستمر للموارد البشرية.
- ☒ تحقيق مردودية ذات نمو متواصل.

ب- **الإستراتيجية التجارية:** تستخدم هذه السياسة من أجل التموقع في السوق وزيادة تنافسية الشركة عن طريق:

- ☒ نظرة موجهة نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ☒ شبكة مكونة من نقاط بيع موزعة على كافة التراب الوطني.
- ☒ نوعية أحسن للخدمات المقدمة لزبائن عند تحقق الخطر (وقوع الحادث) وذلك بزيادة عدد المراكز المتعلقة بالخدمات والدفع لتعويض المؤمنين على السيارات.
- ☒ تطوير تشكيلة من المنتجات الجديدة التي تستجيب لتطلعات الأفراد والمؤسسات.

4. تحديات نشاط التأمين التكافلي في دعم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

بغرض تنمية نشاط التأمين التكافلي بالجزائر ودعم الصناعة المالية الإسلامية، تسعى "**شركة سلامة للتأمينات**" إلى تطوير نفسها وذلك يتطلب تطوير بعض الجوانب التي تمثل تحديات التأمين التكافلي بالجزائر وتتمثل سبل تطوير شركة سلامة للتأمينات فيما يلي: (فلاق ، 2015، صفحة 299)

1.4 **تطوير الجانب القانون المنظم لصناعة التأمين التكافلي:** تنمية وتطوير نشاط التأمين التكافلي في الجزائر يتطلب ضرورة تنمية الجانب القانوني، بحيث يتضمن القانون إلزامية تطبيق المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي ومراعاة المعايير الإسلامية الدولية كأساس لصياغة قانون التأمين التكافلي، كما يجب أن يتضمن نص القانون تسهيلات تسمح بتأسيس شركات تأمين تكافلي أخرى، وتنظيم عملية تحول شركات التأمين التجارية لشركات تأمين تكافلية، وذلك من أجل زيادة عدد شركات التأمين التكافلي بالجزائر، وهذا التحول يتطلب ما يلي:

- ☒ تعديل النظام الأساسي للشركة ليصبح متوافقاً مع معيار التأمين التكافلي، وباقي معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام وأحكام الشريعة الإسلامية بشكل خاص.
- ☒ مراجعة كافة الاتفاقيات الموقعة مع الغير والتأكد من عدم اشتمالها على ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- ☒ معالجة آثار التحول على التزامات الشركة وحقوقها من الناحية الشرعية.
- ☒ تعديل نماذج العقود الخاصة بالمنتجات التي تقدمها شركة التأمين، لتصبح خالية مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومنسقة مع صيغة التأمين التكافلي الذي تحولت إليه الشركة.
- ☒ إعداد النظام الداخلي للرقابة الشرعية.

2.4 **تطوير الجانب المتعلق بالرقابة الشرعية:** وذلك بتفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية والاستفادة منها لأقصى درجة، لمتابعة كافة العمليات الفنية التأمينية، وإمدادها بالمراقبين الشرعيين الأكفاء وتدريب آخرين جدد، والعمل على محاربة بعض السلوكيات محاولة السيطرة عليها وجعلها تابعة مجلس الإدارة كهيئة صورية فقط، كما ينبغي تفعيل الرقابة الخارجية، إضافة إلى ضرورة إنشاء هيئة شرعية عليا تشرف على جميع هيئات الرقابة الشرعية على المستوى المحلي وحتى الدولي من أجل تقارب أعضاء الهيئات الشرعية لكل شركات التأمين التكافلي لتبادل المعلومات والخبرات وتوحيد الفتاوى.

3.4 **تطوير الجانب الفني لشركات التأمين التكافلي** :تنمية الجانب الفني لشركة سلامة للتأمينات الجزائر يتطلب ضرورة العمل على فتح تخصصات للتكوين في مجال التأمين بصفة عامة والتأمين التكافلي بصفة خاصة، والاعتماد في ذلك على خبراء ومختصين في مجال صناعة التأمين التكافلي (خنفري، 2013، صفحة 299)، من أجل تنمية المورد البشري وجعله يجمع بين الجانبين الفني والشرعي الصناعة التأمين التكافلي ، كما يتطلب تنمية الجانب الفني لشركة سلامة للتأمينات بالجزائر ضرورة تحقيق التأهيل المتكامل للعاملين وذلك بتعين كفاءات بشرية تجمع بين المعرفة والخبرة الفنية والشرعية والأمانة المهنية ، وحسن تدريبها وصقل مواهبها، فضلاً عن مواكبة التقنيات العالمية في المجال التأميني، بما يمكنها من تقديم أفضل الأسعار وأجود الخدمات، وزيادة مواطن القوة لديها) وهذا يفتح المجال أمامها لكسب المزيد من الحصص السوقية في سوق التأمين بالجزائر.

4.4 **تطوير الجانب التسويقي في مؤسسات التأمين التكافلي:** تطوير صناعة التأمين التكافلي بالجزائر يتطلب ضرورة قيام "شركة سلامة للتأمينات" بتنمية جانبها التسويقي من خلال قيامها بتوسيع عملية توزيع خدماتها التأمينية سواء عن طريق فتح فروع جديدة، أو من خلال الشبابيك البنكية، أو عن طريق فتح نوافذ التقديم خدمات تأمينية تكافلية عبر شركات التأمين التجارية، والاتجاه نحو محاكاة فكرة فتح تواقة بنكية إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

وتبذل شركة سلامة مجهودات كبيرة لتنمية جانبها التسويقي، حيث أن لها موقعاً إلكترونياً تُعرف فيه خدماتنا التأمينية، كما تسعى لزيادة عدد قنواتها التوزيعية من خلال فتح العديد من الوكالات التابعة لها عبر كافة ولايات التراب الوطني، كما أن لها شبابيك لتوزيع منتجاتها التأمينية في بنك البركة الإسلامي، كما قامت بتوقيع اتفاق بينها وبين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية يهدف إلى إنشاء شركة لتأمين الأشخاص تطرح خدمات التأمين التكافلي ويوجه إلى فئة الفلاحين والمقيمين بالأرياف كما ذكرنا سابقاً وذلك كله بغرض تطوير الجانب التسويقي للشركة، ومن متطلبات تنمية الجانب التسويقي لشركة سلامة للتأمينات أيضاً هو محاولة ابتكار منتجات تأمينية تكافلية دون تقليد واستنساخ لمنتجات التأمين التجاري، مع

التركيز على تقديم تغطية تأمينية ذات جودة ونوعية وبأفضل الأسعار، مع سهولة الوصول للعملاء من خلال التوزيع والإعلام.

5.4 **نشر الثقافة التأمينية التكافلية في المجتمع الجزائري**:من أجل نشر ثقافة التكافل بالجزائر يتطلب من شركة سلامة للتأمينات الجزائر عقد دورات متخصصة في نشر ثقافة التكافل واستحداث دائرة المعلومات تحتوي على مكتبة متخصصة في التأمين التكافلي تعمل من خلال نظام إلكتروني، كما عليها القيام بإصدار نشرة داخلية توزع دورياً على العاملين من أجل الإلمام بأهم المستجدات الخاصة بسوق التكافل، كما يتطلب من الشركة أيضاً تخصيص جزءاً من ميزانيتها لتمويل برامج التوعية بحقيقة التكافل وأهدافها) بين أفراد المجتمع ومختلف المتعاملين مع شركة سلامة للتأمينات .

5. خاتمة:

نظمت الشريعة الإسلامية أحكام المعاملات المالية بما يخدم التطور والتقدم العلمي والعملي وبما يتناسب مع حاجات الأفراد ومصالحهم، وبما لا يتعارض مع أصول التشريع الإسلامي، بعيداً عن الأساليب التقليدية، هدفها إرساء الأمن الاقتصادي فكانت فكرة التأمين التكافلي من الحلول التي جذبت وبقدر كبير أنظار المستثمرين وسهلت المعاملات المالية الإسلامية ،وتثبيت دعائم الصناعة المالية، خاصة ونحن نتحدث عن عهد أُعتبر فيه وجود النظام الاقتصادي المعاصر بمؤسساته الحديثة مرهون بوجود مفاهيم بعيدة كل البعد عن منظومة التشريع الإسلامي، كمفهوم الفائدة – الربا - بل وتعد من أهم العوامل نحو انهيار المنظومة الاقتصادية، ولا يخفى، أن الانهيار المالي العالمي الذي اشتعل في أروقة الأنظمة الاقتصادية لدول العالم الرأسمالية، فخر عليهم السقف من فوقهم، لم يكن إلا نتيجة لهذه الفوضى العقيمة والعبث باستقرار الكون الذي نظمه الحق سبحانه وتعالى، والذي أدى إلى حالة من الشلل عمت أنظمتهم المالية، وأدت إلى تسرب أموالهم إلى الخارج، سوى الآثار المدمرة الأخرى التي حصدتها كبرى ركائز الصناعة المالية والمتمثلة بالأنظمة المصرفية والبنوك، عاشت معها هذه المؤسسات كابوساً حقيقياً أدى بها إلى البحث عن مخرج ينقذهم ووسيلة تعوض خسارتهم، وفي ظل هذا

السقوط برز وجود الصناعة المالية الإسلامية لتقدم للعالم خير نموذج يجذب انتباه العالم بأسره، ويحقق بما قامت عليه من أصول التشريع الإسلامي دعماً حقيقياً للمنظومة الاقتصادية بكافة معاييرها، ولذا كان من واجب الدول والمؤسسات والأفراد تقديم كافة الدعم الممكن لبلورة البنية التحتية للصناعة المالية وخدمة مؤسساتها بما يجعلها محطة توحيد لمستقبل نظام اقتصادي إسلامي يتوحد فيه العالم تحت مظلة شريعة الحق سبحانه، وبرزت كذلك أهمية تطوير صناعة التأمين التكافلي الذي هو نظام مستحدث ابتدعه الفقه الإسلامي، ونشاهد اليوم أن أهمية التأمين بشكل عام تتزايد كلما تطورت الحياة وسبل المعاش فيها ، إذ أدى ازدياد المخاطر التي يتعرض لها الإنسان إلى تدخل الفقه الإسلامي لوضع الدواء المناسب لهذه المخاطر، وذلك عن طريق استحداث نظام تأميني يكون خالياً من المحرمات الشرعية التي وقع بها التأمين التجاري ، فأبدع نظام التأمين التكافلي، ولم يكتف الفقهاء بذلك بل وضعوا لهذا النظام عدداً من الأسس النظرية والمعايير الشرعية التي تكفل عدم انحرافه عن المسار الشرعي الصحيح وعن الهدف الذي أنشئ من أجله .

مما سبق ومن خلال هذه الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج العامة التالية، والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية، وتعتبر اختبار لفرضياتها:

☒ تقوم الصناعة المالية الإسلامية على تطوير ركائز العمل بين المؤسسات المالية وتنميتها وتنظيم آليات التعامل بها من خلال مبدأين: الأول مراعاة التأصيل الشرعي لكافة الأصول التنظيمية لعمل هذه المؤسسات، والثاني، توفير الحماية لتلك المؤسسات من خلال التعاون في سد احتياجاتها التمويلية، وسد الفراغ الناشئ في إدارة المخاطر وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإغناء هذه المؤسسات من اللجوء إلى التأمين الإسلامي.

☒ عرفت الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وجود 03 مؤسسات مالية إسلامية متواضعة من حجم الأصول من إجمالي النشاط المالي ايداعاً وتمويلاً ولا يتجاوز 3% وهي نسبة ضئيلة لا تعكس فرص الاستثمار في الصناعة المالية الإسلامية، والسبب في ذلك يرجع إلى المعوقات التي تقف أمام تطويرها كالمعوقات القانونية والمعوقات التنظيمية والمعوقات المتعلقة بالتكوين والتأهيل والتدريب.

☒ تتعدد تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر بين التحديات القانونية والتحديات الفنية والمالية والتسويقية.

☒ تسعى شركة سلامة للتأمينات الجزائر من أجل تنمية نشاطها ودعم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر إلى تطوير الجانب القانوني المنظم لصناعة التأمين التكافلي، وإلى جانب تطوير الجانب المتعلق بالرقابة الشرعية وكذا تطوير الجانب الفني والتسويقي ونشر الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري.

1.5 التوصيات: إن التوصيات التي نقدمها والتي نعتقد أنه من شأنها أن تخدم مسيرة دعم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وهي كما يلي:

☒ إنشاء شركات تأمين تكافلي أخرى إلى جانب شركة سلامة للتأمينات، من أجل تدعيم الدور التنافسي لشركات التأمين التكافلي من خلال رأسمال تلك الشركات يتم تشجيع الاندماج فيما بينها.

☒ ضرورة إنشاء مؤسسات مكملة لمؤسسة التأمين التكافلي كمؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة كآليتان من آليات الصناعة المالية الإسلامية.

☒ إنشاء شركات إعادة التأمين التكافلي، مع صناديق الاستثمار الإسلامية وسوق الأوراق المالية الإسلامية (سوق الصكوك المالية الإسلامية) من أجل خلق التكامل في التعاملات المالية.

☒ منح تسهيلات من الجانب القانوني من بينها الزامية تطبيق المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي ومراعاة المعايير الإسلامية الدولية كأساس لصياغة قانون التأمين التكافلي، كما يجب أن يتضمن نص القانون تسهيلات تسمح بتأسيس شركات تأمين تكافلي أخرى، وتنظيم عملية تحول شركات التأمين التجارية لشركات تأمين تكافلية وذلك من أجل زيادة عدد شركات التأمين التكافلي بالجزائر وهذا يتطلب ما يلي:

☒ تعديل نماذج العقود الخاصة بالمنتجات التي تقدمها شركة التأمين، لتصبح خالية مما يخالف احكام الشريعة الإسلامية ومنسقة مع صيغة التأمين التكافلي الذي تحولت اليه الشركة.

☒ إعداد النظام الداخلي للرقابة الشرعية.

☒ مراجعة كافة الاتفاقيات الموقعة مع الغير والتأكد من عدم اشتمالها على ما يُخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

6.قائمة المراجع:

1. بن علي بالعزوز ، و محمد حمدي . (2011). نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق دراسة حالة شركة سلامة. ملتقى الثالث لتأمين التعاوني الهيئة الإسلامية العالمية لاقتصاد والتمويل، 07، صفحة 381.

2. خيضر خنفري. (2013). تطور صناعة التأمين التكافلي وأفاقها. *مجلة البصيرة والبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية*(22)، صفحة 10.

3. صليحة فلاق . (2015). متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي تجارب دولية. *اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، الجزائر.

4. عبد الكريم قندوز احمد، و سفيان حمدة فعلول. (2020). *الصناعة المالية افسلامية لدول المغرب العربي الواقع والتحديات* (المجلد 01). الامارات العربية المتحدة: معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي.

5. فوزي اينال . (2021). أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية. *أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر03.

6. منال منصور ، و نوال بن لكحل. (2021). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة الدفاتر العلمية، 09*(01)، صفحة 592.

7. نوال بن عمارة ، و اشراق بن الزاوي. (2020). متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي. *المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية ، 07*(01)، صفحة 197.